التأثيرات الاقتصادية لتزايد الاستهلاك

تترك مشكلة استهلاك الطاقة آثارها في الوضع الاقتصادي ، والانتاج المحلي ، وبالتالي في مقدار العبء المتزايد الملقى على كاهل المستوطنين الاسرائيليين ، بسبب الارتفاع المتواصل في اسعار الوقود ، بعد فقدان مصادر التوريد الرخيصة ، وآبار أبو رديس ومن ثم آبار حقل علما في خليج السويس .

جدول رقم (٤)
الطاقة في خدمة الاقتصاد والانتاج المحلي الخام[٧]

السنة	طاقة في خدمة الاقتصاد بملايين الاطنان		الانتاج المحلي الخام بالليرة		كميات النفط المستخدمة لانتاج مايعادل مليون ليرة	
	الكمية	نسبة مئوية	المبلغ الاجمالي	نسبة مئوية	الكمية	نسبة مئوية
١٩٧٢	٦,٠٤٩	١٠٠	٢٣,٤٨٥	١٠٠	٢٥٧,٦	١٠٠
١٩٧٣	٦,٥٤٦	١٠٨,٢	٢٤,٦٥٣	١٠٥	٢٦٥,٥	١٠٣
١٩٧٤	٦,٥٧٣	١٠٨,٧	٢٥,٧٩٥	١٠٩,٨	٢٥٤,٨	٩٨,٩
١٩٧٥	٦,٦٠٧	١٠٩,٢	٢٦,٧٧٨	١١٤	٢٤٦,٧	٩٥,٨
١٩٧٦	٦,٦٩٩	١١٠,٧	٢٧,١٩٠	١١٥,٨	٢٤٦,٤	٩٥,٦
١٩٧٧	٦,٩٦٥	١١٥,١	٢٧,٣٤٥	١١٦,٤	٢٥٤,٧	٩٨,٩
١٩٧٨	٧,٤١٦	١٢٢,٦	٢٨,٦٥٢	١٢٢,٠	٢٥٨,٨	١٠٠,٥

يبين الجدول رقم (٤) ، انه في عام ١٩٧٢ استخدم ٢٥٧ طن وقود لانتاج ما يعادل مليون ليرة اسرائيلية من مجمل الانتاج المحلي ، حيث بلغت قيمة الانتاج المحلي الخام في ذلك العام نحو ٢٣,٥ مليار ليرة بأسعار عام ١٩٧٠ . وبلغت تكاليف شراء الوقود ٩٣ مليون دولار . وبين أعوام ٧٣ ـ ١٩٧٦ ثبت استهلاك الطاقة تقريباً ، وكان حجم الانتاج الخام يتقلص بإستمرار بسبب الأزمة الاقتصادية ، والركود العام .

وارتفع الاستهلاك عام ١٩٧٧ نحو ٤٪ ، في حين كان الجمود في النمو ما يزال قائماً . وكلف استيراد النفط عام ١٩٧٨ نحو ٧٦٢ مليون دولار ، واستخدم كل ٢٥٨,٨ طن نفط لانتاج مليون ليرة ووصل مجموع الناتج القومي الخام المحلي الى ٢٨,٦ مليار ليرة بأسعار ١٩٧٠ . اي أنه ، بعد ٦ سنوات من اسعار الوقود المرتفعة نسبياً ، يوجد استقرار في استخدام كل ليرة من الانتاج القومي، ولا يوجد هبوط ، كما حدث لدى كثير من دول العالم . واستمر الاتجاه نفسه خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩ ، حيث « ارتفع الناتج القومي المحلي بنسبة ٥٪ . وارتفع استهلاك الوقود بالنسبة نفسها تقريباً »[٨]، ودفعت اسرائيل مقابل النفط نحو ١,٢ مليار دولار .

ان الاسباب التي أدت الى ذلك ، هي حصول اسرائيل على نسبة ٢٠٪ من حاجاتها النفطية